

الفصل العاشر

دكتور في البيت!

10- 1 العمل من المنزل!

جمعت أوراقى وغادرت جامعة قطر حزينا بعد أن حول لى مدير جامعة قطر الرسالة الواردة من الديوان الأميرى بتعيين مدير بالوكالة لمشروع دراسات التنمية فى أقطار الخليج العربى وطلبه منى بناء على تعليمات سمو الأمير أن أتخذ اللازم. فقد وضع ذلك القرار الأميرى حدا للأمال التى كنت أعدها على ممارسة العمل الأكاديمى الذى كنت أمل أن أقضى بقية عمرى أزاوله فى وطنى.

ولم يكن أمامى خيار آخر غير مغادرة الجامعة بعد أن علمت أن قصد الديوان الأميرى من تعيين مدير بالوكالة للمشروع الذى أسسته وأقوم بإدارته فى جامعة قطر، هو إبعادى عن الجامعة وتعطيل كافة أنشطة مشروع دراسات التنمية فيها، هذا على الرغم من أن القرار تجنب ذكرى شخصيا بالصفة أو الاسم ربما من باب المجاملة.

وأذكر أننى من شدة الصدمة غير المنتظرة التى أنهت بجرة قلم عشرية الانفراج وأعادتنى لسياسة الإقصاء التى تعرضت لها طوال العشرية التى سبقتها (1963-1972)، قد مكثت فى منزلى معتزلا للناس لأكثر من أسبوعين، أقيم الفترة الماضية وأفكر فى مسار جديد.

انقطعت إلى نفسى لا أخرج من منزلى إلا لزيارة بيت الوالد الملاصق لمنزلى دون المرور على المجلس، للسلام عليه وعلى الأهل داخل البيت من باب جانبى بيننا. لم أتصل بأحد ولم أستقبل أحدا فيما عدا بعض موظفى مشروع دراسات التنمية الذين أصروا على زيارتى لمعرفة مصير عملهم فى المشروع الذى ساهموا فى تأسيسه وذلك بعد أن بدأت الجامعة بتجميد أنشطة المشروع وعرضت على الموظفين فيه الانتقال إلى وظيفة أخرى داخل الجامعة أو خارجها.

وبعد حوالى أسبوعين من الاعتكاف والخلوة التى فرضتها على نفسى والتفكير فى مسار عشرية الانفراج وما آلت إليه، توصلت من خلال التأمل فى مسار حياتى أننى لا أستطيع تلبية رغبات السلطة والتحول من مواطن يؤمن بأن له حقوقا وعليه واجبات، إلى مجرد موظف عام يتزين بـ 'جبة الميرى' على حد قول أهلنا فى مصر. كما تأكد لى أيضا أن السلطة المطلقة فى قطر لن تترك مساحة لحرية المواطن ولا تعترف بالحرية الأكاديمية ولا تقبل بوجود موظف فى الحكومة ومؤسساتها العامة لا يستجيب لرغباتها ويجعل من تلك الرغبات المبهمة، بوصلة لغاية عمله بل لعلاقاته واهتماماته وصدقاته الشخصية والاجتماعية. مصداقا للمثل الشعبى 'إذا أحبك الشيوخ اعتبروك من سائر الخدم'.

وبذلك توصلت إلى أنه لن يكون لى نصيب فى الوظيفة العامة فى المستقبل المنظور وفقا لما هو مطلوب من الموظف الحكومى فى بلدى. لأن مفهوم الخدمة العامة والموظف العام فى السلطة الفردية المطلقة مع الأسف غير موجود فى الدول العربية الذى لا يتعدى موقع الموظف العام فى أغلبها مرتبة 'القدائوى أو الخوئى' فى أحسن الأحوال. وليس لى بعد اليوم إلا أن أمارس الأنشطة التى أعتقد أنها تصب فى مجرى المصلحة العامة قدر المستطاع خارج نطاق الوظيفة الحكومية ووفق ما يتيح الهامش المتاح للتحرك فى المجال الأهلى.

وقد رأيت قبل بدء مسارى الجديد أن أطلب مقابلة مع سمو الأمير لأفهم منه شخصيا دواعى قرار إبعادى عن الجامعة. اتصلت بالأخ عيسى الكوارى رئيس الديوان الأميرى وطلبت موعدا لمقابلة الأمير فحدده لى بعد عدة أيام. وعندما دخلت على سموه نهض مشكورا من مكتبه وتقدم للسلام على ودعانى للجلوس فى صالون مكتبه على غير عادته فى الماضى عندما كان يقابلنى بعد القيام للسلام عليه، وهو جالس وراء المكتب.

جلس الأمير في صالون مكتبه حاملا مفكرة للكتابة وقلم ودعاني للجلوس متوقعا مني أن أقول ما يستحق تدوينه في مفكرته. ولكنني لم أت لتقديم مرافعة أو التماس أدافع فيه عن نفسي. فأنا لست متهما وإنما جئت أستفسر عن أسباب إبعادي عن الجامعة خشية أن يكون هناك سوء فهم.

بعد المجاملات المعتادة سألت سمو الأمير مباشرة عن ملاسبات تعيين مدير بالوكالة للمشروع الذي أسسته وكنت أديره في الجامعة وما إذا كان ذلك يعني إنهاء علاقتي بالجامعة. فرد علي أنه يخشى أن يؤدي نشاط المشروع في الجامعة إلى استقطاب الطلاب والشباب وهم مثل 'الكاز' الذي يشتعل بعود الكبريت. وأضاف أنه كان شابا ويعرف كيف يتحمس الشباب بسرعة تؤدي إلى ذهاب الأمر إلى غير مقصده. ولذلك رأى أن نشاط مشروع دراسات التنمية مثير للقلق ويرغب في إعادة التفكير فيه.

تأكد لي بأن إبعادي من الجامعة مقصود وليس هناك سوء فهم، في مقابلة الوداع تلك التي لم تتح لي فرصة اللقاء بسموه بعدها. وقد كان سمو الأمير في مقابلته الوداعية لي ودودا على المستوى الشخصي ولم يذكر شيئا يمكنني مناقشته فيه، فقد رأى بصفته الرئيس الأعلى للجامعة أن يعيد التفكير ويحيد أن يكون نشاطي بعيدا عن الطلاب والشباب. لذلك شكرته على الصراحة والرعاية التي قدمها لي وللمشروع الذي ما كان له أن يوجد أو ينشط إلا بفضل موافقته على تأسيسه وإطلاق تجربته التي أمل أن يعاد تفعيلها بوجودي أو بدونه.

وجدير بالذكر أن صلتني استمرت مع الديوان الأميري بعد ذلك من خلال الأخ عيسى الكواري رئيس الديوان ووزير الإعلام. كما استمرت علاقتي الطيبة بالشيخ حمد بن خليفة ولي عهد قطر آنذاك الذي كان مدير مكتبه الأخ عبد الله بن خليفة العطية يدعوني في السابق عندما كنت في الجامعة لمقابلته في الديوان الأميري ليستفسر مني عن بعض شؤون النفط وخاصة مسألة تسهيل الغاز الطبيعي الذي كان لي تجاهه موقف معروف مختلف عن رأي القائمين على شؤون المؤسسة العامة القطرية للبتروك آنذاك.

و ذات مرة قال لي الشيخ حمد أنه يفكر في تعييني مستشارا في مكتبه وبود أن يطلع على بعض كتبي خلال رحلة المقناص قبل أن يتحدث في ذلك. وأذكر أنني قلت له أنني سعيد بتقديم معرفتي وخبرتي في قطاع النفط ومجال التنمية له دون حاجة لوظيفة رسمية. وأذكر أن الشيخ حمد في زيارتي له في الديوان الأميري بعد عودته من المقناص قال لي: إن استشارتي ربما لا تحتاج إلى وظيفة رسمية فهناك من لا يرغب في ذلك. ولم أسأله من هم الذين لا يرغبون في ذلك.

بعد أن ودعت سمو الأمير وعدت إلى البيت أصبح لدي صورة واضحة عن سبب تعيين مدير بالوكالة للمشروع الذي أديره بالجامعة. وقدرت أن هذا الداعي سوف يستمر ما لم أغير وفق ما ترغبه السلطة. ولذلك كان علي أن أبحث عن مسار آخر غير العمل الحكومي أحقق فيه ذاتي دون أن اغادر وطني من أجل العمل، فأنا لم افعل ذلك حتى عندما كنت في ظروف أصعب من ظروف اليوم.

بدأت بتجهيز مكتبي في البيت للعمل البحثي 'من منازلهم' مستفيدا من مكتبي الشخصية المتخصصة المتواضعة والتي أمل أن تكون أثناء حياتي أو بعد ذلك مكتبة عامة متخصصة تأخذ شكل مؤسسة خاصة ذات نفع عام.

كما نشطت مجلس الأحد لاستقبال الأصدقاء والمعارف واستضافة من أعرفهم من المفكرين العرب الذين يزورون قطر. وعدت إلى مجرى علاقتي الاجتماعية في الداخل وعلاقتي البحثية والأكاديمية في الخارج من خلال 'منتدى التنمية' وعضوية مجلس الإدارة في كل من مجلة 'الخليج والجزيرة العربية' في جامعة الكويت و'المجلة العربية للعلوم الاجتماعية' ونفري الصيفي بجامعة أكسفورد.

بدأت نشاطي اليومي من مكتبي في البيت بإعداد المخطوطة التي كتبتها في أكسفورد حول حلقة النقاش الخاصة بالخلل السكاني للنشر ضمن برنامج الإصدارات الخاصة بمجلة الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت. وقد نشر الكتيب في مطلع

عام 1983 تحت عنوان "نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط: حالة قطر". كذلك أنهيت في فترة البحث عن مسار جديد لنشاطي ما كان معلقا لدي من شؤون شخصية وما يتعلق بالبحث والدراسة والاتصالات.

وفي يوم من أيام ربيع عام 1983 بعد أن استقر عملي من مكتبي في البيت، جاءت ابنتي ضحى من المدرسة كسيرة خاطر وأثر الدموع في عينيها. وكانت وقتها في بداية المرحلة الإعدادية فقلت لها مازحا للتهوين عليها: 'عسى ما شر يا ضحى يا بنتي العوده'. فقالت ضحى: "يَبَّه أنت أحرجتني اليوم وضحكت عليّ المديرية والمدرسات: سألتني المشرفة عند إعداد ملقي: 'أبوك دكتور يعمل في الجامعة أو في المستشفى؟' فريدت عليها 'أبوي دكتور في البيت' لأنك تعمل في البيت. فضحك عليّ كل الموجودين في مكتب المديرية وبكيت".

ابتسمت وهوّنت على ضحى حرجها قائلا لها دون أن أفكر كثيرا: سوف يكون لي مكتب في الخارج أعمل منه في القريب العاجل إنشاء الله. وبهذا الوعد لضحى بدأت أفكر أن جلوسي في البيت طوال النهار لمدة طويلة قد يكون مريحا لي ويجنبني تحمل تكاليف فتح مكتب ولكن له تأثيرات جانبية على الأسرة وتربية الأبناء لم أكن أحسب حسابها. لذلك قررت أن أفتح مكتبا قبل أن أعرف ماذا سأزاول من خلاله وماذا أسميه.

وخلال أسبوع ذهبت للصيديق أحمد عبد الله المالكي زميل نادي الطليعة ومالك برج المالكي الواقع على الشارع الدائري الثاني لاستئجار مكتب شاغر في الدور الأرضي، وذلك بعد أن علمت من الصيديق مبارك بن علي الخاطر مدير دائرة الشؤون القانونية أن الإدارة قد تخلت عن مكتب كانت تستأجره في البرج في نطاق رغبة الحكومة في تخفيض التكاليف عندما انخفضت صادرات النفط وتراجعت أسعار النفط منذ عام 1982. فرحب بي الصيديق أحمد المالكي وقال: المكتب تحت أمرك وعندني فراش ومراسل أعيرك خدماته حتى يستقر بك المقام.

عندما استأجرت المكتب لم أكن قد قررت اسمه والنشاط الذي سوف أزاوله. ولكنني قررت بعد فترة من أجل تسجيل المكتب لدى الجهات الحكومية أن أسميه "المكتب العربي للدراسات والاستشارات" وسوف أفكر فيما بعد في نوع الدراسات والاستشارات التي أمارسها.

ومن الطريف أن الصيديق عبد العزيز الجلال رئيس قسم الإنسان والمجتمع في مجلس التعاون اتصل بالمكتب بعد بضعة أشهر من افتتاحه. وعندما ردت عليه سكرتيرة المكتب السيدة الفاضلة سهير قائلة "المكتب العربي للدراسات والاستشارات" سألها أبو زياد مباحكا: من فضلك أود أن أعرف ما هي الدراسات والاستشارات التي يقدمها المكتب؟ فردت عليه ببراءة: "والله ماني عارفه! فضحك قبل أن تحول الخط لي. وبعد أن روى عبد العزيز لي ما حصل قلت له: 'معها حق فنحن لم نقم بدراسات أو نقدم استشارات بعد'. وكانت هذه الطرفة أيضا مدعاة لأن أبدأ البحث عن دراسات يقوم بها المكتب واستشارات يقدمها لرفع الحرج الذي فاجأ سكرتيرة المكتب ولتوفير مصدر دخل لمواجهة مصاريف المكتب.

والحقيقة أنني كنت وقتها عاكفا على استكمال ما لدي من دراسات علمية أكاديمية ومنشغلا بها كما أدير أعمالي في مجال العقار والاستثمار الذي يخصني. ولذلك لم أكن مستعجلا على القيام بدراسات واستشارات مهنية وليس لدي جهاز للقيام بها. ومع ذلك فقد أسست "مكتب الكواري - مراجعون ومحاسبون قانونيون" بمساعدة فنية من "مكتب الراشد محاسبون ومراجعون قانونيون" في الرياض و"مؤسسة فخرو للمحاسبة والتدقيق في البحرين". وكان الصيديق العزيز جمال فخرو يزر قطر بين الحين والآخر لتقديم العون لي في تأسيس مكتب الكواري وإطلاق أعماله بعد أن حصلت على ترخيص من وزارة التجارة والاقتصاد يحمل الرقم (2) لمزاولة مهنة تدقيق الحسابات باعتباري حائزا لدرجة البكالوريوس من كلية التجارة بجامعة دمشق عام 1966. وأصبحت بذلك الترخيص أول قطري يزاول تلك المهنة بالفعل.

كما بدأت بالتعاون مع الزملاء حمزة محمد الكواري ومحمد سعيد ابوسطوه الهاجري في تأسيس وترويج شركات ذات مسؤولية محدودة يشارك فيها عدد من الشباب القطري منها شركة قطر للمشروعات وشركة المحور للمقاولات والتنمية العقارية. يضاف إلى ذلك القيام بعدد من دراسات تقييم لأداء وإعادة التنظيم ومنها دراسة لشركة استثمار تملك سبع نشاطات آنذاك، ووجدنا ستا منها تخسر وواحدة فقط هي التي تريح وتغطي خسائر بقية الشركات فنصحنا مالكيها بما يحسن عمله.

وقمنا أيضا بدراسة جدوى اقتصادية لمشروع تصنيع أجسام السيارات لشركة ناصر بن خالد وأولاده من خلال مدير الشركة منيف البرغوثي الذي ربطتني به بعد ذلك صداقة متينة في إطار مساندة الانتفاضة الفلسطينية الأولى قبل أن يُغتال غدرا في باريس بفرنسا رحمه الله وغفر له. ومن الطريف أننا وجدنا أن المشروع خاسر ويحتاج لدعم حكومي في حدود 20% من التكاليف إذا كانت الحكومة ترغب في إنشائه. وتوقعنا أن يزعل الأخ منيف، ولكننا فوجئنا به يصدر لنا شيكا بكامل الأتعاب قائلا: شكرا لكم، فقد كنتُ على وشك إقامة المشروع بناء على تشجيع الحكومة وتكبيد أصحابه خسائر بالملايين.

وفي معرض الحديث عن إقصائي من الجامعة وبدء نشاطي المهني، ربما يحسن بي أن أتوقف عند مصادر دخلي. فراتبتي قد استمر جريانه من المؤسسة العامة القطرية للبتروك وكانني على رأس عملي إسوة ببقية القطريين الذين هم في مثل وضعي: "خذ راتبك واجلس في بيتكم". وقد استمر ذلك حتى عام 1985 عندما تمت إحالتي على التقاعد الذي استمر معاشه جاريا حتى عام 1992. وفي عام 1992 قطع معاش التقاعد بالكامل وفرضت عليّ سلسلة عقوبات أخرى منها المنع من السفر بسبب توقيعي على عريضة 1992 عندما دعاني عدد من الشباب القطري إلى التوقيع معهم على عريضة تطالب بالإصلاح. وقد استمر راتب التقاعد مقطوعا دون سند قانوني حتى اليوم في حالة نادرة قل أن يتعرض لها مواطن قطري في ذلك الوقت، ربما لأنه ليس من طبعي أن أتسول حقا من حقوقي والسلطة عندنا مع الأسف لا تودي حقا لمستحقه إلا إذا طلبه كمكرمة منها.

والحقيقة أن مصدر رزقي لم يكن مشكلة بالنسبة لي في ذلك الوقت مثلما كان في حقبة الإقصاء السابقة بسبب كسب وقرض حصلت عليهما من حكومة قطر. أما الكسب فقد جاءني من حيث لم احتسب. فقد صدف أن وقعت أرض أملكها منذ عام 1959 في منطقة يمر بها شارع الجزيرة العربية وأصبح من حقي أن أحصل في عام 1976 على تعويض لاستملاك الحكومة جزءا كبيرا من الأرض بلغ تعويضه أربعة ملايين ريال. وأذكر أن الشيك قد سلمه لي مشكورا في مكنتي بالمؤسسة العامة القطرية للبتروك عبد الرحمن بن عيسى المناعي مدير مكتب وزير الداخلية خالد بن حمد القائم آنذاك بعمل وزير المالية. وقد قام الأخ العزيز عبد الرحمن المناعي بتسليمي الشيك شخصيا ليعبر لي بذلك عن فرحته بهذه الخطوة التي ستعدل أوضاعي المالية وتمكنني من بناء منزل والدي والعائلة ومنزلي الجديد في فريج بن عمران حيث نسكن في الوقت الحاضر.

وقد خصصتُ من ذلك المبلغ حوالي مليون ريال لبناء مساكننا ومليونين استثمرتهما في بناء مساكن للإيجار قام شقيقي يوسف مشكورا ببنائها أثناء فترة تفرغي الدراسي في جامعة هارفارد. كما خصصت المليون الباقي لشراء أراض نصفها في الوكرة بمعرفة الصديق علي بن محمد خاطر وقد عادت علي بأضعاف مضاعفة من ثمن الشراء. كما تم تأجير المساكن الثمانية على الحكومة عام 1980 بواسطة الزميل هارون جاسم بعد أن تركت قطاع النفط. وقد بنيت تلك المساكن بتكلفة قليلة بفضل تولي شقيقي يوسف عملية البناء وكان عائد إيجارها مرتفعا بالنسبة لرأس المال المستثمر.

أما القرض فقد كان قرضا عقاريا دون فوائد بنكية بمبلغ ستة ملايين وسبعمئة ألف ريال تم تحويله من البنك المركزي إلى بنك قطر للتنمية ليسدد على مدى ثلاثين عاما. وقد استثمرته في بناء مجمع غرناطة عام 1980 على بقية الأرض التي تم استملاك حوالي نصفها من قبل الحكومة، كما سبقت الإشارة. وبالمنااسبة قمت بتسديد كامل القرض على دفعات كما هو مقرر وخلال شهر آذار/مارس عام 2016 سددت ما تبقى من القرض لتحرير الرهن العقاري القائم على المجمع وسددت جميع الأقساط المستحقة عليه.

ومن المفارقات أن الأرض التي عدلت وضعي الاقتصادي وأقمت على ما تبقى منها 'مجمع غرناطة' كنت قد عرضت بيعها عام 1963 بمبلغ عشرة آلاف روبية. (وقد سبق وأشرت إلى ذلك في الجزء الأول من مذكراتي عندما قطعت عني البعثة

الدراسية من قبل حكومة قطر ومنعت من العمل بسبب بيان طلاب القاهرة). ولكنني لم أستطع الحصول على مشتر لها آنذاك. والحمد لله أنني لم أجد مشتريا للأرض في تلك السنة.

ولشدة حاجتي فقد عرضت على الوالد علي بن عمران شراء تلك الأرض في تلك الأيام من أجل أن تكون مقبرة لموتى الفريج (الحي). وذلك عندما عرفت أنه مكلف من الحكومة بشراء أرض مناسبة لمقبرة فريج بن عمران وما حوله. وبعد أن ذهبت معه بعد صلاة العصر بسيارته إلى موقع الأرض التي تبعد عن فريج بن عمران حوالي كيلومتر واحد قال لي رحمه الله وأحسن إليه: 'الله يهديك'، الأرض بعيده عنا ولا نستطيع حمل من يتوفى بسهولة إليها!

ومع ذلك لم أياس من بيع الأرض تحت ضغط الحاجة وتصميمي على مواصلة الدراسة الجامعية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعد أن قطعت الحكومة البعثة عني وعن بعض الزملاء بسبب التوقيع على بيان طلاب القاهرة. فعرضت على الصديق أحد منصور أن يدخل شريكا معي في الأرض بدفع خمسة آلاف روبية. فتحمس أحمد منصور وذهب لوالده التاجر المعروف للحصول على المبلغ ولكن والده رفض بسبب وجود الأرض في الصحراء بعيدة عن العمران!

هذا ما حصل عندما أقصيت من الجامعة وتلك كانت أحوالي المالية التي جعلتني أتغلب على الجانب المادي من الإقصاء. وعلى الرغم من عدم حاجتي المالية فقد حرمني الإقصاء من المساهمة في إدارة القطاع العام الذي كنت مهتما بكفاءة أداءه وحرمني بشكل خاص من التدريس والمساهمة الأكاديمية التي أنا أحق بها وحرمني بذلك من مزاولة تلك المهنة الأقرب إلى طبيعتي وإعدادي وتطلعاتي في وطني.

(١٠)

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
تصدر من جامعة الكويت
الامتدادات الخامسة



نحو فهم أفضل
لأسباب الخلل السكاني
في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط

د. علي الكواري

الكويت ١٩٨٣

(1-1-10) غلاف كتاب نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني 1983

10-2 التحرك ضمن الهامش المتاح

بعد أن تركت جامعة قطر مضطرا، قررت ألا أبكي على اللين المسكوب. وبدلا من العمل الحكومي توجهت منذ مطلع عام 1983 للنشاط الأهلي ضمن الهامش المتاح لي في قطر والخليج وبقية البلدان العربية. وكانت أولى مشاركاتي الأهلية في ندوة دعت إليها الأمانة العامة لمجلس التعاون استجابة لقرار لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكونة من وزراء التخطيط في دول المجلس والذي نص على وضع تصور لاستراتيجية بعيدة المدى تعمل في إطاره جميع خطط وبرامج التنمية في دول المجلس.

عقدت الندوة في مدينة الشارقة بحضور الأمين العام والأمناء المساعدين وكبار موظفي الأمانة العامة في مجلس التعاون وبمشاركة حوالي خمسين من أبناء المنطقة بينهم عدد من زملائي أعضاء منتدى التنمية.

استمرت مناقشات الندوة ثلاثة أيام من 7 إلى 10 مارس 1983 في أجواء مليئة بالأمال والطموحات الكبيرة التي كانت تراود المدعوين المتطلعين لدور تنموي ووحودي لمجلس التعاون يخرج المنطقة من حالة الفراغ المزمن الذي تعيشه والذي شجع في الماضي ويشجع في الوقت الحاضر كل طامع في مواردها النفطية وموقعها الاستراتيجي.

وبعد ثلاثة أيام من تلك المناقشات الحافلة بالأفكار والتطلعات الممكنة إذا توفرت الإرادة السياسية كان على الأمانة العامة أن تقرر ما إذا كانت ترغب في أن تكتب مشروع الاستراتيجية المطلوبة من قبل وزراء التخطيط في مجلس التعاون بنفسها أو أنها تفضل أن تكلف بها فريقا من أبناء المنطقة من المختصين والمهتمين.

وفي نهاية الندوة اتصل بي عبد الله القويز ممثلا للأمانة العامة للمجلس طالبا مني أن أتولى كتابة مسودة للإستراتيجية بحكم اهتمامي بالموضوع ونظرا لتفرغي من العمل في قطاع النفط وتركبي الجامعة. وبعد المناقشة اقترحت عليه أن تشكل الأمانة العامة فريق عمل من المشاركين في الندوة لإعداد مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل في الدول الأعضاء بمجلس التعاون وأنا على استعداد لأن أعد دراسة موسعة يستفيد منها فريق العمل في صياغة "مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل".

ومن أجل إبعاد الدراسة التي سوف اقوم بها وإستراتيجية التنمية في المنطقة عن شبهة المصلحة الشخصية أكدت على عبدالله القويز بأن عملنا سوف يكون عملا تطوعيا دون مقابل مادي. كما اقترحت عليه أن تعرض مسودة المشروع على ندوة ثانية تقوم بإقرارها بعد مناقشتها على أن تلتزم الأمانة العامة بتقديمها لوزراء التخطيط في المجلس بالصيغة التي تقرها الندوة الثانية دون تدخل في النص المجاز من الندوة، ففي ذلك تجنب الأمانة العامة التدخلات في مرحلة إعداد مسودة الاستراتيجية وضمان احترام رأي الفريق المتطوع بكتابتها، حتى ينظر فيها ويناقشها مجلس وزراء التخطيط في المجلس ويجري عليها ما يناسب من تعديلات لطرف دول المنطقة.

وافق عبد الله القويز بعد أن تشاور مع الأمين العام للمجلس عبد الله بشارة على مقترحاتي. كما اتفقنا على أسماء فريق العمل والمدة المطلوبة لإنجاز الوثيقة والتي يجب ألا تتجاوز عاما واحدا. وقد شكل فريق العمل برئاسة الدكتور علي فخرو وزير التربية والتعليم في البحرين آنذاك وعضوية الزملاء التالية أسماؤهم: إبراهيم مكي، سعيد أحمد غياش، عبد الرحمن العوهلي، محمد غانم الرميحي، وانضم إلى الفريق الدكتور إسماعيل صبري عبد الله وزير التخطيط الأسبق في مصر والدكتور أسامه الخولي من مصر المختص في قضايا التنمية العلمية والتقنية ومن أفضل المتابعين لها في العالم من العلماء العرب كما شارك في اجتماعات الفريق عبد الله القويز.

وكان من المفروض أن يشارك معنا في الاجتماع النهائي لفريق العمل الدكتور يوسف صايغ الذي أعد استراتيجية العمل العربي المشترك التي قدمت لمؤتمر القمة العربية الاقتصادي في عمان عام 1982 ولكن ظروفه حالت دون ذلك. وقد استفادت الاستراتيجية التي قمت بإعدادها من منهج استراتيجية العمل العربي المشترك تلك.

ولا يفوتني هنا أيضا أن أذكر أن الدكتور إسماعيل صبري عبد الله المفكر والناشط العربي المصري ووزير التخطيط الأسبق في مصر قد اعتذر عن قبول مكافأة سخية قدمتها الأمانة العامة لمجلس التعاون له، مؤكدا أن كل ما يبذله من جهد في العمل العربي الأهلي هو عمل تطوعي لا يتقاضى مكافأة مادية عليه.

وبعد حوالي تسعة أشهر من تاريخ انعقاد ندوة الشارقة قدم فريق العمل مشروع الإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل للندوة الثانية التي عقدت في البحرين بتاريخ 1984/1/26. وتقول الأمانة العامة لمجلس التعاون عند نشرها مشروع الاستراتيجية في مجلة 'التعاون' عام 1984: "عهدت الندوة (ندوة الشارقة) إلى لجنة من أعضائها علي خليفة الكواري بكتابة المسودة الأولى للاستراتيجية من بعد دراسة مطولة لاقتصاديات دول المجلس. وقد قام بذلك لمدة أربعة أشهر متواصلة لا تعرف الملل وبإخلاص متفان لخدمة هذه البقعة الغالية من الوطن العربي".

وجدير بالذكر أن الأمانة العامة لمجلس التعاون قد التزمت مشكورة بوعدها من حيث تقديم مشروع الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل إلى وزراء التخطيط دول المجلس بالصيغة التي تقرها الندوة الثانية. وأذكر أن الأمانة العامة للمجلس ممثلة بالأستاذ عبد الله بشارة الأمين العام، خلال مناقشات الندوة الثانية في البحرين قد قبلت منطلقات الاستراتيجية وغاياتها والأهداف التي نصت عليها كما أقرتها الندوة الثانية. ولكن الأمين العام عبد الله بشارة طلب ترك القسم الخاص بمتطلبات التنفيذ في الاستراتيجية إلى ما بعد مناقشتها من قبل لجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكونة من وزراء التخطيط في دول المجلس.

وخشية أن تتحول الاستراتيجية إلى مجرد دراسة من الدراسات التي توضع على الرف أصر الحضور في الندوة على وجود متطلبات تنفيذ الاستراتيجية في الوثيقة، فلا معنى لإستراتيجية لا تتوفر لها متطلبات التنفيذ. وكما قال الدكتور علي فخرو رئيس فريق عمل الاستراتيجية الذي اجتهد بحكم تجربته السياسية في ملاءمة مضمون الاستراتيجية ولغتها مع الواقع السياسي في المنطقة بقدر الإمكان: ' إن ما تبقى من الاستراتيجية في صيغتها الراهنة بمثابة الجلد والعظم الذي لم يعد قابلا لأي تخفيض لحجمه أو خصم من مضمونه'.

وفي مواجهة إصرار الأمين العام على تأجيل القسم الخاص بمتطلبات التنفيذ أذكر أن محمد علي النعيم محافظ الرياض قد رفع يده طالبا الكلام وقال: أنا سمعت تصريحاً لمسؤول يقول إن مجلس التعاون كان رغبة لدى الشعوب حقها الحكام ولا أعرف إذا كان هذا التصريح لسعادة الأستاذ عبد الله بشارة الأمين العام للمجلس أم لا. فرد عبد الله بشارة قائلاً: نعم أنا من قلت هذا التصريح الذي يعبر عن حقيقة الأمر. فقال النعيم مكملًا: "جزاك الله خيراً... تلك هي الرغبة الأولى للشعوب التي لباها القادة وهذه الاستراتيجية هي الرغبة الثانية وهي بمثابة الروح في الجسد الذي يمثله مجلس التعاون". وهنا انتهت الندوة بالقول الفصل وقبل الأمين العام تقديم الوثيقة كما أقرتها الندوة الثانية في البحرين بتاريخ 1984/1/26. وقد نفذت الأمانة العامة مشكورة ما التزمت به أمام الندوة.

وبذلك انتهت مهمة الندوة وفريق العمل ومهمتي وأصبحت الاستراتيجية في يد الأمانة العامة بصدد تقديمها للجنة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المكون من وزراء التخطيط في المجلس. بل إن الأمانة العامة أخذت تجري بعض الدراسات وتعد بعض النماذج الاقتصادية لتطبيق الاستراتيجية حال إقرارها من المجلس الأعلى وبعد أن يقرها وزراء التخطيط والمجلس الوزاري المكون من وزراء الخارجية.

ومما يؤسف له حقا أن مجلس وزراء التخطيط في دول المجلس اتخذ موقفا سلبيا من الاستراتيجية المقترحة لإطلاق عملية تنمية مستدامة في المنطقة بل لم يظهر استعدادا لمناقشتها. وقيل وقتها إن بعض الوزراء قد فوجئوا بمضمونها وأخذوا كما علمت يتشاورون فيما بينهم ومع حكوماتهم حول جدوى فكرة وجود استراتيجية تعمل في إطارها خطط التنمية في دول المنطقة من حيث المبدأ، فترجعوا بذلك عن القرار الذي اتخذوه بوضع تلك الاستراتيجية. وبعد يومين من التكتّم طرح مجلس

وزراء التخطيط الوثيقة جانباً وأكمل دورة اجتماعه وكأنه لم يطلب قبل عام ونصف إعداد تلك الاستراتيجية ولم يكلف الأمانة العامة بإعدادها.

ولعل مفهوم التنمية القاصر لدى حكومات المنطقة والوزراء فيها والذي كان ينحصر في المشروعات المشتركة بين دول المنطقة لم يستطع أن يستوعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتنمية وأهمية وجود كيان قابل للتنمية من خلال انتقال دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد القادر على توفير مقومات الأمن والقابل للتنمية المستدامة.

وقد ظل واستمر هذا المشروع الرامي إلى وضع إطار استراتيجي تعمل ضمنه خطط التنمية في أقطار مجلس التعاون، يبرز ويعاد الاهتمام به كلما تأكد خطأ نموذج تنمية الضياع الذي سارت عليه دول المنطقة وما زالت تسير عليه. وفي عام 2015 عاد الدكتور علي فخرو يذكر في مقالات ومقابلات ومحاضرة ألقاها في نادي العروبة بالبحرين بمشروع الاستراتيجية التي أعدت لمجلس التعاون عام 1983 وأجهضت في أول خطوة من خطوات عملية اتخاذ القرار بشأنها في مجلس وزراء التخطيط في دول المجلس في مطلع عام 1984.

انصرفت فيما تبقى من عام 1984 للاهتمام بالمكتب العربي الذي أسسته ومكتب المحاسبة والتدقيق الذي أنا في طور تأسيسه. كما عدت لكتاباتي السابقة أتأملها وأعدّها للنشر.

فبعد أن علمت برفض مناقشة الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتعاون في دول المنطقة قمت بتنتيخ الدراسة التي وضعتها لفريق إعداد الاستراتيجية. وفي بداية عام 1985 أرسلت إلى مركز دراسات الوحدة العربية مخطوطة عنها بعنوان "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة" وقد نشرها المركز مشكوراً في أكتوبر 1985.

كما ركزت جانباً من اهتمامي على مجموعة البحوث والدراسات والمحاضرات المتفرقة التي قدمتها منذ نيلى درجة الدكتوراه في عام 1974 وأعدتها للنشر في كتاب تحت عنوان "هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي". وقد نشرت الطبعة الأولى منه مشكورة دار كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع في الكويت عام 1985.



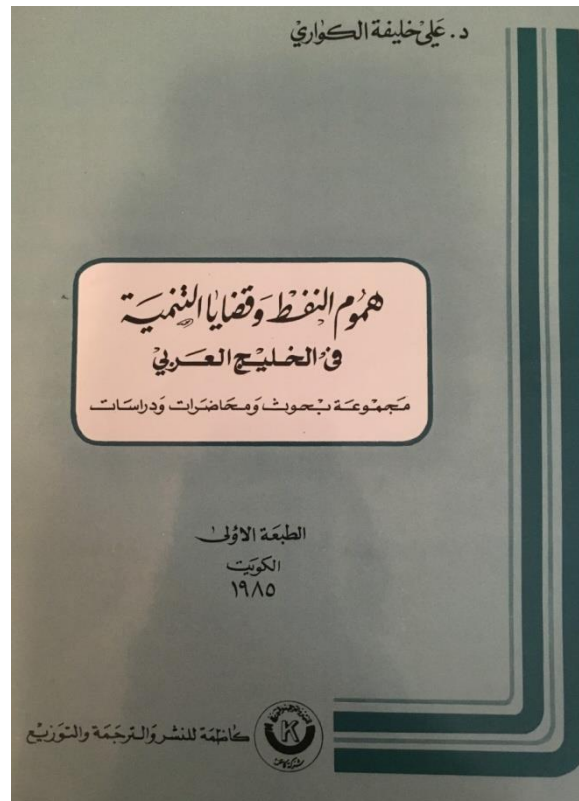
مركز دراسات الوحدة العربية

نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة

الملاحم العامة لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد
اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية

د. علي خليفة الكواري

(1-2-10) غلاف كتاب نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة 1985.



(1-2-10) غلاف كتاب هموم النفط و قضايا التنمية 1985 .

فترة انتقالية انتهت بتزايد الإقصاء

مثلت الفترة التي تلت توقف مسار استراتيجية التنمية والتكامل في بداية عام 1984 فترة انتقالية بالنسبة لنشاطي العام. كنت أبحث فيها عن مسار يهتم بالقضايا المسكوت عنها وأعزز من خلالها جهود المهتمين بها وأشجعهم على تناولها. فلم يعد لدي اهتمام رئيسي يشد انتباهي ويشغل وقتي بعد أن توقف مسار استراتيجية التنمية في دول مجلس التعاون.

فندوة التنمية استقر نشاطها وتخليت عن مهمة التنسيق العام فيها ليقوم به الصديق أسامه عبد الرحمن في تقليد جميل لتدول مهمة التنسيق سبقت الإشارة إليه. وقد استمر هذا التقليد الحميد في منتدى التنمية حتى يومنا هذا. ومن جهة أخرى فإن العمل المهني والاستشارات الهادفة للربح لا يتفق مع طموحي ويتطلب تنازلات أنا غير قادر عليها بعد أن تركت خيار العمل التجاري واخترت الدراسات العليا عام 1970. وقد توصلت إلى أن كسب معيشتي وتأمين مستقبل أبنائي يمكن أن أوفره من أنشطة لا تتطلب التفرغ مثل العقار والاستثمار الذي يقوم به أصدقاء اثق بهم والذي لا يتطلب متابعة يومية.

ولذلك كثر سفري وتنوعت أغراضه خلال تلك الفترة الانتقالية والبحث عن مسار. وكانت معظم زياراتي لدول الخليج العربية. وكان أغلبها في إطار أنشطة ندوة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط. وزرت الكويت أيضا في سياق عضويتي في مجلس إدارة كل من "مجلة الخليج والجزيرة العربية" و"مجلة العلوم الاجتماعية" بجامعة الكويت.

كما زرت الكويت في إطار مشاركتي في اجتماعات وضع الخطة الشاملة للثقافة العربية التي كان ينظمها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت بتكليف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وينسقها المتقف والمؤرخ العربي السوري الدكتور شاكر مصطفى الذي استمعت مع أصدقائي ورواد مجلتي في الدوحة بزيارته والاستماع إلى فهمه العميق للتاريخ والثقافة العربية المتسامحة الجامعة. كما تشرفنا بزيارة كريمة من الدكتور عبد العزيز الدوري المؤرخ والمفكر العربي مدير جامعة بغداد السابق.

وقد شارك أيضا في وضع الخطة الشاملة للثقافة العربية مفكرون ومتقفون عرب كثيرون أذكر منهم الدكتور فؤاد زكريا إلى جانب الصديق خليفة الوقيان وزملائه في المجلس الوطني بالكويت. وقد تعرفت من خلال تلك اللقاءات والندوات على العديد من المثقفين العرب من المشرق والمغرب العربي واتسعت علاقاتي العربية على نحو منحني رصيذا من الصداقات والمعارف استفدت منه في القيام بمبادرات عربية شغلنتي وحددت مسار نشاطي بعد مرور الفترة الانتقالية تلك. ومن تلك المبادرات التي سأنتظر إليها في الفصول التالية: الجماعة الأهلية لتعزيز جهود إيقاف الحرب العراقية الإيرانية، ومساندة الانتفاضة الفلسطينية المباركة.

وأذكر من بين تلك الصداقات علاقتي بالأخ عادل حسين الكاتب المتميز والناشط الذي كان يحمل في تلك الفترة هموم مصر في عصر الانفتاح الاقتصادي وهموم الوطن العربي عامة بعد أن تفرغ للبحث والكتابة. كما أذكر علاقتي بدارس علم الاجتماع التونسي الطاهر لبيب الذي ربطتني به صداقة استمرت حتى الوقت الحاضر وكذلك عبد الرحمن اليوسفي رئيس وزراء المغرب لاحقا والمشارك البارز في جهود تعزيز إيقاف الحرب العراقية الإيرانية.

زرت أيضا المملكة العربية عدة مرات، منها زيارة خاصة لمنطقة الجبيل الصناعية للتعرف على الصناعات القائمة على الغاز الطبيعي. وكان مدير منطقة الجبيل في تلك الفترة الدكتور جميل الجشي. وقمت بزيارات متعددة للرياض في سياقات مختلفة كنت ألتقي فيها بالأصدقاء وخاصة فهد الدغيثر وعبد العزيز راشد الراشد وراشد المبارك وآخرين أفاضل. وكانت زيارتي كثيفة للبحرين والإمارات العربية خاصة أبو ظبي والشارقة حيث كنت أتعاون في النشر مع جريدة "الخليج" التي كان يرأسها في ذلك الوقت الصديق تريم عمران. كما دعيت ضيفا محاضرا في المجمع الثقافي في أبو ظبي وفي جامعة العين عدة مرات.

وزرت الأردن أيضا لحضور إحدى ندوات منتدى الفكر العربي. كما زرت مصر لحضور ندوات ومؤتمرات ومنها ندوة دعا إليها منتدى العالم الثالث الذي يرأسه إسماعيل صبري عبد الله حول صناعة البتر وكيماويات في الوطن العربي ونسقتها إبراهيم سعد الدين عبد الله. كما حضرها عدد من خبراء النفط والتنمية منهم عبد الله الطريقي الذي دعاني وأصدقاء آخرين للعشاء في الفيلا التي يملكها ويقيم فيها بالمعادي. وكذلك زرت تونس والعراق عدة مرات.

قمت في عام 1983 بزيارة خاصة مع الوالد إلى أبو ظبي لزيارة جيران لنا من أهل أبو ظبي الكرام عادوا من قطر إلى وطنهم بعد تولي الشيخ زايد الحكم، ومنهم سلطان بن يوسف وعلي بن عميرة الذين سبق لي ذكرهم في الجزء الأول من المذكرات. ومن أبو ظبي سافرنا إلى الهند حيث استضافنا الصديق حسن نعمة في دلهي قبل أن نقوم بزيارة بومبي بناء على رغبة الوالد وحاجته لمزيد من التسوق حيث أقمنا في فندق تاج محل عند بوابة الهند على ساحل البحر. وأذكر أننا زرنا متحف غاندي في بومبي وقضينا وقتا في التسوق هناك لما كان الوالد يرغب في اغتائه من هدايا الهند للأهل وأصحابه في قطر.

كذلك زرت سويسرا مع العائلة في طريقنا لقضاء الإجازة في أكسفورد خلال شهر يوليو عام 1983 بهدف لقاء الدكتور منذر العنبتاوي لمناقشته حول كيفية تنفيذ فكرته التي دعا إليها في 'المستقبل العربي' حول إنشاء منظمة عربية لحقوق الإنسان. فقد وجدت أن دعوته تتقاطع مع ما توصلت إليه من ضرورة بنا قدرة للدفاع عن حقوق الإنسان إلى جانب بناء قدرة فكرية مرجعية في إطار بحثي لمفهوم "التنمية باعتبارها عملية حضارية" الذي نشر في مجلة 'المستقبل العربي' في مطلع عام 1983.

وأذكر أنني اتفقت مع الدكتور منذر أن نشارك في ندوة حقوق الإنسان التي كان مركز دراسات الوحدة العربية بصدد عقدها في ليماسول بقبرص بعد أن تعذر عقدها في أي بلد عربي آنذاك. ولكنني لم أتمكن مع الأسف من حضورها بسبب الأحوال الجوية في يوغسلافيا التي كنت ملتحقا بمركز المشروعات العامة فيها. ولم تتح لي وفاة الدكتور منذر عنبتاوي المبكرة مع الاسف، فرصة للقاء به مرة أخرى والتعاون معه في هذا الشأن.

وفي نوفمبر عام 1983 سافرت إلى فيينا لمتابعة وضعي الصحي. وكان سفير قطر في فيينا وقتها الصديق علي بن حسين المفتاح الذي اعتنى بي خير عناية بما في ذلك ترتيب زيارة عاجلة في عطلة نهاية الأسبوع إلى هلسنكي في فنلندا التي وجدناها مغطاة بالثلوج وشوارعها مغلقة وبحيراتها متجمدة. قضينا ثلاثة أيام بلياليها في الفندق نندفاً في حمام السونا ومنتزه في بهو الفندق الكبير قبل أن نعود إلى فيينا.

وفي شهر مايو/أيار عام 1985 قمت بزيارة لمدينة بون في ألمانيا لمراجعة وضعي الصحي أيضا وكان ذلك بناء على اقتراح الصديق أحمد الخال سفير قطر في ألمانيا آنذاك وزميل نادي الطليعة وسكرتيره الثقافي. وكانت تلك الزيارة فرصة لإجازة واستجمام واستشارة أطباء. ولم يفتنا أن نزور مدينة بروكسل بالسيارة في عطلة نهاية الأسبوع قبل عودتي إلى الدوحة.

كانت خاتمة الزيارات في تلك الفترة الانتقالية الرحلة الفريدة إلى مملكة نيبال بدعوة كريمة من الصديق حسن نعمه سفير قطر في الهند الذي كان كذلك سفيرا غير مقيم في مملكة نيبال. وقد قمت بزيارة حسن في دلهي في النصف الأول من شهر أغسطس 1985 وسافرنا إلى كاتماندو في نيبال بعد بضعة أيام. وبعد أن قضينا ليلة واحدة في العاصمة توجهنا في صباح اليوم التالي إلى سوق المواد الغذائية واشترينا كل ما نحتاجه من زاد لمدة عشرة أيام وتوجهنا بسيارة خاصة إلى سفوح الهملايا، إلى منطقة لا تصلها المواصلات العامة ولا غيرها من السيارات وبخاصة سيارات الأجرة إلا بترتيب مسبق.

أقمنا في نزل من أربع حجرات ملحق بمعسكر تدريب لقوات نيبالية تهيئها الحكومة النيبالية للمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ الأمن والسلام في العالم. ولذلك يتوفر للنزل تيار كهربائي من محرك المعسكر أما البديل لذلك النزل فهي أكواخ دون

كهرباء أو خدمات من أي نوع يؤجرها الأهالي للمغامرين الذين يحاولون تجربة أنفسهم في تسلق سفوح قمة جبل هملايا دون بلوغ قمته الشاهقة التي لا يبلغها بالطبع إلا أكثر المتسلقين احترافا.

استأجرنا حجرتين من الغرف الأربع في النزل. ولم يكن هناك غيرنا وكان لدينا ترتيب لأن نستخدم مطبخ النزل وثلاجته ولكن المشكلة كانت في توفير الإدام اليومي الطازج. فالثلاجة لا تحمل الكثير. وعهدة النزل دجاجتان مجمدتان أسبوعيا نستهلكهما في يوم واحد عند الضرورة. لذلك اتفقنا مع القائم على النزل أن نشترى من القرية ونذبح كل يومين جديا صغيرا نأكل نحن وهو منه. فوافق على ذلك وحل لنا مشكلة الإدام وهو الشيء الوحيد الذي لم نتزود به من كاتامندو.

ومن الطريف أننا عندما نقوم بنحر الجدي في الخلاء وقبل سلخه يتجمع حولنا عدد من أهل القرية كل يحمل في يده إناء بقية الحصول على بعض من دم الذبيحة من أجل تحضير الطعام لهم من ذلك الدم المحرم على المسلمين، وذلك بقلي الدم مع الخضار لتحضير وجبة شعبية نيبالية معروفة. والحقيقة أن تلك المنطقة فقيرة ومتخلفة عمرانيا ليس فيها مدرسة ولا مستوصف أو خدمات عامة من أي نوع. ينقل الناس فيها مواد البناء وكل ما يحتاجون إلى نقله بما في ذلك المرضى على ظهورهم إذ لا توجد لديهم سيارات نقل أو حتى بغال فيما عدا البغال التي توجد فقط في معسكر الجيش. وقد لاحظنا أن أغلب من يعمل هناك هم من النساء أما أغلب الرجال فإنهم عاطلون عن العمل.

بدأنا من اليوم الثاني لوصولنا، برنامج المشي عبر تلال سفوح لهملايا. فكنا نمشي تحت هطول الأمطار الكثيفة أحيانا لساعات ونتعرض للساعات البعوض التي نعالجها بنوع من المرهم ونستريح بين حين وآخر في كوخ من أكواخ بيع الشاي.

كنا نبدأ المشي مع دليل من القرية. وبين الحين والآخر ينضم لنا آخرون حتى يصل عددها عشرات دون أن نعرف السبب الذي يجعلهم يمشون معنا. ونتيجة لعدم معرفة كل منا للغة الآخر تبين لنا بصعوبة أنهم عاطلون عن العمل ولا يعرفون ماذا يفعلون ولذلك يجدون في المشي معنا هدفا يشغل يومهم المكرر الممل.

وفي أحد الأيام وجدنا مجموعة من طلاب المدارس يقومون برحلة إلى أحد التلال فمررنا بهم وعرفنا منهم بأنهم ينتمون لجماعة شيوعية ماوية تعد للقيام بثورة في يوم من الأيام في نيبال فابتعدنا عنهم بسرعة خوفا من شبهة تحوم حول الغرض من زيارتنا.

استمر برنامجنا اليومي أكثر من أسبوع؛ نبدأ المشي في الصباح بعد الفطور ونستمر حتى ساعات العصر حيث نعود لنذبح ونطبخ ونأكل وننام. وفي بعض الأحيان نجد خلال المشي أننا سلطنا تلالا منحدرتة تبدو لنا في أسفلها قرى ومدن صغيرة فنستمر في المشي حتى ندرك أنه ليس بإمكاننا أن نعود مشيا صاعدين التلال النازلة التي سلطناها في جولتنا اليومية فقرر مواصلة المشي حتى نصل إلى بلدة بعيدة نستأجر فيها سيارة تعيدنا من طريق آخر إلى النزل خلال ساعة أو أكثر وفي بعض المرات نصل متأخرين في الليل.

وفي إحدى المرات التي اضطررنا فيها لاستئجار سيارة كان علينا أن نمر على العاصمة، مدينة كاتامندو. وهناك قرر حسن أن يتصل بالسفارة في دلهي للاطمئنان على أحوالها فقيل له: أين أنت يا سعادة السفير؟ الكل يسأل عنك في الدوحة وفي دلهي ولم نستطع الاتصال بك لنخبرك بوفاة الشيخ سحيم بن حمد وزير خارجية قطر يوم 21 أغسطس 1985. وهنا تبخرت متعة الرحلة وحزنا على وفاة الصديق قبل أن يكون الوزير سحيم بن حمد وقررنا أن نذهب للنزل ندفع حسابنا ونعود في نفس الليلة لنسافر على أول طائرة متجهة إلى دلهي.

كان حزني وحزن حسن كبيرا على الفقد ولكن حسن وجد نفسه أيضا في مشكلة دبلوماسية. فكيف يترك سفير مقره إلى مكان لا يمكن الاتصال به لمدة طويلة. وفي الطريق قلت لحسن: حصل الذي حصل ولا داعي لأن تلوم نفسك. ويمكنك أن تقول لهم أننا كنا سويا في رحلة إنشاء إجازتك فذلك عذر مقبول وهو العذر الصحيح. فاحتد حسن وقال: ألا يكفي أنني تأخرت في تقبل عزاء وزير الخارجية في دلهي حتى أقول للمسؤولين في قطر إنني كنت معك في رحلة بعيدا عن السفارة ولم يكن الاتصال بي ممكنا؟

في ختام هذا الفصل الانتقالي وفترة البحث عن مسار جديد لنشاطي العام أتوقف عند نهاية الفترة التي يغطيها هذا الفصل والتي كانت فترة متقلبة في علاقتي بالسلطة في قطر. فقد بدأت تلك الفترة عندما تركت جامعة قطر وانتهت في أواخر عام 1985 عندما أذنت السلطة لأجهزة الأمن على ما يبدو بإعادة فتح ملفي القديم لديهم خلال فترة الإقصاء السابقة في الفترة بين عامي 1963 و1973.

أخذت أجهزة الرقابة على المطبوعات في تقصي كتاباتي في فترة الانفراج وتفسير ما جاء بها بأثر رجعي ضمن خط معاد للسلطة بشكل يعتبر الحاضر استمرارا للماضي ويجري وفقا له تفسير ما أكتب وما أعمل أو ما لا أعمل مما يعتبرونه واجب مراعاة كسب ود السلطة وموالة القائمين عليها. وهم ينطلقون في ذلك من سوء ظن رقابة المطبوعات وشكوك القائمين على أجهزة الأمن دون النظر إلى الطابع العلني الذي اتصف به نشاطي في فترة الانفراج.

كما لاحظت أن الكتب التي صدرت لي في الكويت وبيروت بعد إبعادي من الجامعة لا تصل إلى قطر وذكر لي بأن كتاب "هموم النفط وقضايا التنمية" الذي صدر في الكويت عام 1985 لم يسمح بدخوله إلى قطر وكذلك كتاب "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة" الذي صدر في بيروت في أكتوبر عام 1985. وشمل المنع كتابين سابقين صدرا لي هما كتاب "دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية" الصادر عام 1981 وكتاب "نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني" الصادر عام 1983. كما علمت أن الرقابة قد منعت نشر مقابلة لي في جريدة "الراية" القطرية أعدت على أربع حلقات أجراها معي مشكورين الصديقان الكاتبان الصحفيان مريم السعد وجاسم النصر.

كنت أتريث بانتظار التصريح بتداول كتبي التي وزع بعضها سابقا في قطر ورفع الحضر عن مقابلة جريدة الراية. ولكنني فوجئت في نهاية الشهر بأن راتبي من المؤسسة العامة القطرية للبتروك قد تم إيقافه أيضا فقررت مراجعة الديوان الأميري لعل مراجعتي تخفف من تردد الرقابة في التصريح بتداول كتبي في قطر وإيقاف تصعيد القرارات السلبية ضدي.

اتصلت بالأخ عيسى الكواري رئيس الديوان الأميري وطلبت مقابلته وقد حدد لي موعدا بعد عدة أيام. ذهبت لمقابلته وعند الدخول إلى مكتبه وقبل السلام عليه بادرني قائلا: الكتب التي تأخر الإفراج عنها من قبل الرقابة تم السماح بدخولها ومقابلة "الراية" نشرت اليوم أولى حلقاتها. فقلت له: "شكرا" وعدت خارجا من باب المزاح فقال لي: تعال وين رايح؟ فقلت له: انتهى الغرض من زيارتي. وعدت ضاحكا لأسلم عليه في منتصف الطريق بين مكتبه والباب.

قال لي عيسى إن المشكلة تبدأ عندما يقدر الرقيب الذي يطلع على كتاب ما أنه لا يستطيع إجازته على مسؤوليته فيقوم بتحويل الكتاب مع بعض الملاحظات لرقيب أعلى منه وهكذا يحول كل مسؤول إلى المسؤول الذي يليه أمر الموافقة على الكتاب أو منعه حتى يصل عندي بصفتي وزير الإعلام فاضطر لاستشارة مسؤول أكبر مني. وهذا المسؤول مشغول في العادة ويطلب أن أترك الكتاب على طاولته ليطلع عليه ويظل هناك عدة أشهر لا أستطيع مراجعته فيها. وهذا ما حصل إلى أن اتصلت بي تطلب المقابلة فقدرت السبب وسألت عن الرأي بالنسبة لكتيبك فقيل لي لا بأس من السماح بدخولها. وهكذا انحلت المشكلة قبل أن تراجع فيها.

شكرت الأخ عيسى وذكرت له مسألة إيقاف راتبي في المؤسسة وطلبت منه أن يتم أيضا إيقاف المبلغ الذي خصص لي من وزارة المالية عندما كنت أعمل في قطاع النفط لتعديل راتبي آنذاك وقيامي بمهام رسمية خارج قطاع النفط. فأنا الآن لا أودي عملا حكوميا منذ مدة. ويفضل الدخل الذي يتوفر لي من مصادر تمت تمنينها جراء مساعدة الحكومة لأمثالي من القطريين فإنني لست في حاجة للراتب ولا مخصصات وزارة المالية التي تدفع لي.

وقد تم فعلا إيقاف المبلغ الذي خصصته لي وزارة المالية عندما كنت أعمل في قطاع النفط وأؤدي مهام حكومية رسمية إلى جانب راتبي الموقوف من قبل المؤسسة إلى أن عادت المؤسسة إلى تعديل وضعي باعتباري متقاعدا أستحق حوالي ثلثي

راتبي السابق. ومن أجل تطيب خاطرني كما قيل لي شمل قرار مجلس إدارة المؤسسة هذا الأخ علي الجيدة سكرتير عام منظمة الأوبك والمدير العام السابق للمؤسسة العامة القطرية للبترول.



(1-3-10) الصديق حسن نعمة يؤمن مشكورا إيدام يوم من رحلة نيبال.



(2-3-10) صورة تجمعنا حسن و انا مع عائلة نيبالية.



(3-3-10) حسن و دليل الرحلة مع فتيات عاملات في نيبال.



(4-3-10) حسن و انا في وداع مدير الفندق و مرشد الرحلة قبل مغادرة سفوح الهمالايا في نيبال.